الأزمة البنيوية هل تحلها وصفة التكييف الهيكلي؟

على الرغم من المخاطر الوخيمة التي نجمت عن اندماج الاقتصادات العربية في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي في الماضي، والتي أوصلت جهود التنمية في هذه الاقتصادات إلى منطقة حصار شديد، بسبب أواصر التبعية وعلاقات التبادل والنمو اللا متكافئة بينها وبين مركز هذه المنظومة، تصاعدت خلال العقدين الأخيرين وتتصاعد الآن بعض الأصوات في البلدان العربية منادية بـ"ضرورة التكيف" مع الأزمات الاقتصادية الحالية التي تشهدها تلك المنظومة، وذلك على اساس أن مأزق التنمية العربية وما تولد عنه من مشكلات حالية، يعود إلى بطء سرعة التصحيحات اللازمة والتكيفات المطلوبة التي تجعلنا نتماشى مع التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وإذا تأخرنا عن إجراء تلك التصحيحات والتكيفات حالياً، فإنها لابد أن تحدث في وقت لاحق، ولكن بثمن أعلى.

د. صباح ياسر

بأسره، وبضمن ذلك البلدان المتقدمة والبلدان والشعوب النامية، لكن ما يبدو واضحاً وخطراً أكثر فأكثر هو الطابع غير المستقر وغير الآمن لتطور مجمل الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

كما إن سياسة التكييف التي رعتها وترعاها المؤسسات المالية والنقدية الدولية والقوى المسيطرة في البلدان الرأسمالية المتطورة قد تركت آثارها الايجابية المتفاوتة على الشرائح الأخرى للبرجوازية في البلدان العربية ومن ضمنها الفروع المختلفة للبرجوازية التجارية. حيث أن هذا الجناح كان الأكثر إفادة من إجراءات التكييف التي أوجبت تحرير الأسعار وإلغاء الرقابة عليها، إضافة إلى التجارة في العملة والتلاعب على الفارق بين السعر الرسمي للعملة الوطنية وسعر السوق السوداء. أما في التجارة الخارجية فقد كانت البرجوازية الناشطة في قطاع الاستيراد هي الأكثر إفادة من إجراءات التكييف. فقد جلبت هذه الفئة تجار رفع الحظر على الواردات والتخلي عن نظام الرقابة على صرف العملات وتخفيف أو إلغاء القيود على التحويلات الخارجية والسماح بتمثيل الوكالات والشركات الأجنبية.

إن مأزق التنمية وما شهده العالم العربي من إخفاقات لا يعزى فقط إلى العوامل الخارجية، بل إلى مواطن خلل داخلية وقصور كبير في بلورة الاستراتيجيات التنموية المطلوبة انطلاقاً من الحاجات الفعلية للتطور ومراحله الملموسة والآليات المؤسسية الضرورية لتنفيذ الاستراتيجيات تلك.

ويمكن الإشارة باختصار إلى أبرز مظاهر الإخفاق التنموي والذي تمثل في قضايا عديدة من بينها التضييق على الحريات الديمقراطية وضعف المشاركة في الحكم، وصولاً إلى أنظمة معادية للديمقراطية في بعض البلدان، ووقوع السلطة في أيدي نخبة غير مسؤولة تعمل على تشييت قطاع أوسع من الامتيازات لشرائح برجوازية تعمل على نهب الثروات وتأصيل الفساد وتفقير الجماهير، تحت راية الليبرالية الجديدة، وترتب على ذلك، غياب الضمانات والأدوات السليمة لرسم سياسة اقتصادية صائبة وتوفير رقابة حقيقية على تنفيذ البرامج والسياسات والأداء الحكومي على أساس من المساءلة والشفافية الكاملة.

إزاء ذلك تفشي ظاهرة الهدر المالي الاقتصادي واتخاذه أشكالاً وصوراً عديدة منها المبالغة في الانفاق على مشاريع وفعاليات غير مجدية اقتصادياً.. ثم تعاظم العسكرة والذي تجلى فضلاً عن انتشار الفساد بجميع أنواعه من رشاوى وسرقات وعمولات ومضاربات. وهنا نشير بوجه خاص إلى الكوارث التي سببتها حربا الخليج الأولى والثانية والتي التهمت مئات المليارات من الدولارات وتعشت بذلك تجارة السلاح وشركاته الدولية المدعومة من حكومات البلدان الغربية الكبيرة. ولعل الأرقام التالية تكشف جسامة العبء الذي يشكله الانفاق العسكري على عملية التنمية العربية. فقد بلغت الموازنة العسكرية لعام (1997) في بعض الدول العربية زهاء (30) مليار دولار. وتشير تقارير "البرنامج الانمائي للأمم المتحدة" إلى أرقام إضافية مذهلة في هذا الصدد، حيث بينت هذه الأرقام أن مجموع ما أنفقته البلدان العربية على الأغراض العسكرية خلال العقود الثلاثة الماضية بلغ نحو (1899) مليار دولار خصصت لشراء الاسلحة وبعدات والأنظمة العسكرية تحت ذريعة حماية الأمن الوطني القومي! وبالمقارنة مع التخصيصات المعتمدة في الموازنات العربية للصحة والتعليم والزراعة والصناعة والخدمات يتفوق الانفاق العسكري بمقاييس كبيرة عليها جميعاً. وترتب على ذلك، وضع خطط التنمية في حالة تبعية تامة لخطط الأمن السياسي والعسكري لأنظمة الحكم، زيادة حدة التفاوت الاجتماعي بين الطبقات، وسيادة شرائح مختلفة من البرجوازيات الكومبرادورية والطفيلية تتحالف لهدم كل سياسات الرحلة السابقة للتعارف عليها بمرحلة التحرر القومي.

على الرغم من بعض النجزات الكمية التي حققتها البلدان العربية باتجاه التحسين في بناء قدرات النساء الا ان هذه النجزات لم تنجح في تعديل الوقف او المعايير الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة والتي تعزز اللامساواة بين الجنسين في مختلف مناحي الحياة كما تعاني النساء في بعض البلدان العربية عدم المساواة في المواطنة وفي الحقوق القانونية، التي غالباً ما تتجلى في حرمانها من حقها في التصويت والانتخاب. ولا تزال الاستفادة من قدرات المرأة العربية من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية هي الأقل في العالم.

تعاني البلدان العربية فجوة كبيرة في ميدان المعرفة وقصوراً في ميدان الانفاق على "البحوث والتطوير" وخطط تنمية الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا. يشير تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام (2002) إن الاستثمار في الانفاق على البحث والتطوير في البلدان العربية لا يزيد على (0.5%) من الناتج القومي الاجمالي، أي أقل من ربع المتوسط العالمي. ومن جهة أخرى تشير وثائق مجلس أمناء الجامعات العربية، إلى أرقام مثيرة حيث أن الدول العربية لم تنفق على قطاع التعليم في مختلف مراحله أكثر من (7) بالمئة من الموازنة العامة في أحسن الحالات، وتنخفض هذه النسبة لتصل إلى أقل من (0.5) بالمئة في البلدان الفقيرة. هذا في الوقت الذي تبلغ فيه نسبة الأمية في الوطن العربي قرابة (23%) من السكان، وحسب تقرير التنمية الانسانية في البلدان العربية الصادر عن الأمم المتحدة لعام (2002)، يبلغ عدد الأميين من بين البالغين في البلدان العربية نحو (65) مليوناً، ثلثاها من النساء، من بين الـ (280) مليوناً مجموع سكان هذه البلدان!

وأشار التقرير بهذا الخصوص الى أن معدلات الأمية في البلدان العربية أعلى كثيراً مما عليه في بلدان أفقر كثير أمما هي عليه البلدان العربية. وبرغم مرارة هذا الواقع فإن البلدان العربية كافة تواجه بهذه الدرجة أو تلك معضلة حادة أخرى تتعلق بهجرة الأدمغة العربية التي تقدر بالملايين من أصحاب الكفاءات والاختصاصات المهمة، والتي تسعى باستمرار خلال العقدين الأخيرين، والحقت خسارة جسيمة بالاقتصاد والمجتمع وضياع فرص تنموية كبيرة.

أما في مجال الاستثمارات في البلدان العربية فهو الآخر قد شهد انتكاسات عديدة ولم تتحقق الغايات المنشودة في هذا المجال الانمائي المهم. ولعل أبرز خلل في هذا السياق هو تراكم فوائض الأموال العربية الناجمة عن عوائد النفط بالدرجة الأولى واستثمارها في الغرب الصناعي وحرمان الوطن العربي منها. وقد قدرت هذه الفوائض المالية بنحو (800) مليار دولار يملكها القرابة (200) ألف شخص.

يشكل التعاون بين الدول العربية، حاجة موضوعية ملحة. ويمكن للجامعة العربية للمنظمة الاقليمية أن تلبي جانباً من هذه الحاجة الموضوعية، وأن ترتفع بالتعاون بين الدول العربية إلى مستويات أعلى، غير أن التناقضات التي سادت وتسود الوضع العربي والخلافات المتفاقمة فيما بين أعضائها، عطلت دور الجامعة العربية إلى حد كبير، ولم تستطع التجمعات الاقليمية التي تشكلت خلال العقود الماضية (مجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون العربي، الاتحاد المغربي) تحقيق أي من الأهداف التي أنشئت من أجلها. وإذا وضعنا جانباً الأسباب السياسية التي أدت إلى فشل هذه التجارب (حرب الخليج الثانية بالنسبة لمجلس التعاون العربي مثلاً) فإن الفشل الأساسي يكمن في الجانب الاقتصادي ذاته وبالضبط في تشابه هياكل الاقتصادية في هذه البلدان بما يجعلها تنافرية وليست تكاملية، ثم في التبعية الاقتصادية للرأسمالية العالمية التي حددت (أي التبعية) لهذه الهياكل وظيفتها التكاملية ولكن مع هياكل اقتصاد المراكز الرأسمالية. وقد أكدت دراسة اقتصادية حديثة أن العالم العربي ما زال أقل الأقاليم اندماجاً من الناحية الاقتصادية، مرجعة ذلك إلى غياب الدوافع السياسية والاقتصادية.

وزير التجارة الامريكي (دون ايفانز):

الشركات ستأتي إلى العراق مع تحسن الوضع الامني

بغداد - لندن - رويترز

قال وزير التجارة الامريكي (دون ايفانز) ان شركات النفط الكبرى تعزف عن توجيه استثمارات طويلة الامد الى العراق قبل ان تطمئن إلى ان اصولها ستكون مؤمنة.

واضاف ايفانز تعليقاً على نتائج زيارة قام بها إلى العراق لإظهار ان الوضع الامني في البلاد اخذ في التحسن ولا يحول دون إقامة مشاريع: "الاستثمارات الاكبر ذات العائد الاطول مدى لن تبدأ حتى يكون هناك قدر اكبر من التيقن".

وزاد: ان شركات النفط تريد ان ترى كيف ستتطور القوانين واللوائح التي تحكم الاستثمار الاجنبي في العراق بعد الحرب قبل ان توجه بلايين الدولارات لمشاريع تستغرق عقوداً قبل ان تبدأ في تحقيق عائد ولكنه لفت إلى انه حتى اذا استغرق الامر بعض الوقت قبل ان تبدأ المشاريع الكبرى فإن هناك عملاً كثيراً أيجري خلف الكواليس، مشيراً الى انه يتحدث كثير أمع شركات النفط الامريكية بشأن الفرص في العراق.

وقال ايفانز: "الشركات ستأتي بدرجات مختلفة ومستويات مختلفة" مع تحسن الوضع الامني واحراز تقدم فيما يتعلق بوضع دستور جديد للبلاد، واجتمع ايفانز الذي عمل من قبل في قطاع النفط في تكساس والمقرب من الرئيس جورج بوش مع وزير النفط العراقي ابراهيم بحر العلوم.

وقال ايفانز ان العراق سيكون في وضع جيد اذا بلغ انتاجه ما بين 2.5مليون وثلاثة ملايين برميل يومياً خلال 12شهراً.

واضاف: "وبعد ذلك ستكون هناك خلال خمس أو ست سنوات فرصة للوصول إلى مستويات تتراوح بين خمسة أو ستة أو سبعة ملايين برميل يومياً وهذا في حد ذاته سيكون اساس اقتصاد صاعد يعتمد على السوق الحرة".

واكد بحر العلوم بعد اجتماعه مع ايفانز على حاجة العراق لمساعدة مستمرة من الولايات المتحدة لتحقيق اهدافه بشأن الانتاج، وقال ايفانز في وقت لاحق ان وزير النفط كان يشير إلى ان مساعدات تتعلق بالأمن فضلاً عن مساعدات فنية "وبعض الدعم المادي". وتابع: "إذا كان تخريب او تفجير خطوط الانابيب مستمر أفهذا يعطل قطعاً تدفق النفط الخام".

امريكا تنفي استغناء فورد عن عمال ببلجيكا بسبب العراق

بروكسل، بلجيكا (رويترز)

رفضت الولايات المتحدة تقارير ربطت بين الاستغناء عن ثلاثة آلاف عامل في مصنع بلجيكي لشركة فورد الامريكية العملاقة لصناعة السيارات، واعتراض بلجيكا على الحرب على العراق.

واعلنت شركة فورد الاستغناء عن هذا العدد من العمال في مصنعها في (جنك) بشرق بلجيكا وسط تراجع للمبيعات ومنافسة قوية في مجال الاسعار، وقالت صحيفتان ان لهذا القرار صلة باعتراض بلجيكا على الحرب. واعلنت السفارة الامريكية في بيان "لاتوجد اي صلة كانت بين الامرين" واضافت "قرارات الاستثمارات الخارجية ونفت فورد تدخل "اعتبارات سياسية" في خططها".

هيونداي تعتزم مقاضاة العراق

تعتزم اكبر شركة هندسية في كوريا الجنوبية رفع دعوى قضائية ضد العراق بسبب عدم حصولها على مستحقات تبلغ قيمتها نحو مليار دولار، وتعتبر شركة هيونداي للهندسة والانشاء واحدة من عدة شركات اجنبية عانت من مشاكل مالية بعد حرب الخليج عام 1991 بسبب الاعمال التي قامت بها في العراق في فترة الثمانينيات.

وتقول الشركة ان العراق يدين لها بمبلغ قدره 1.1 مليار دولار بعد إضافة الفائدة وتأمل في رفع دعوى امام المحكمة البريطانية للحصول على 660مليون دولار بموجب القواعد التي تم تحديدها بعد حرب عام 1991. وقالت الشركة في بيان "سنرفع دعوى في لندن بعد اقامة علاقات دبلوماسية بين بريطانيا والعراق وهو ما يتوقع حدوثه في نهاية العام الجاري". وقالت الشركة ان قرار اصدرته محكمة امريكية مؤخرا يتيح لها الحصول على 70مليون دولار كإيرادات غير مدفوعة يدعم موقفها.

لكن سلطة الاحتلال الامريكي البريطاني للعراق سترفض هذه القضايا على الارجح في الوقت الحالي على الاقل لان العراق يملك موارد كافية لسداد هذه الديون.

القطاع المختلط اكثر تفاعلاً مع المعطيات الجديدة

اسعد العاقولي

في اطار مناقشة متطلبات النهوض بالاقتصاد العراقي، طرح المسؤولون والخبراء والمتخصصون عدة تدابير مهمة، وفي مقدمتها البدء بتطبيق منهجية تخصيص أو خصخصة مجموعة من المشاريع الصناعية المملوكة للقطاع العام، وتهيئة الاجواء والمناخات اللائمة لتوظيف الاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية، ولاسيما من خلال اعتماد القوانين والانظمة وتكييف القطاعات المالية والمصرفية مع مقتضيات التحول التدريجي إلى اقتصاد السوق، حيث تم بالفعل صياغة قانون الاستثمار الاجنبي الذي اتاح إمكانية استفادة المستثمرين من الفرص المتاحة في القطاعات الاقتصادية كافة باستثناء الصناعة الاستخراجية النفطية وغير النفطية، فضلاً عن إصدار قانون العمل المصرفي الذي من شأنه زيادة وتعزيز دور المصارف في الحياة الاقتصادية عبر مضاعفة رؤوس اموالها، وتبنيها لسياسة اقراضية تتميز بالشفافية والمرونة واليسر، وغيرها من الاجراءات العملية التي تسهم بمجملها في دعم التراكمات الكمية والتحولات النوعية باتجاه اقتصاد السوق.

ورغم اتفاق الاطراف كافة على ضرورة التعامل بحذر شديد مع الوجهة التطبيقية لمنهجية خصخصة المشاريع المملوكة للدولة بهدف تقليص اثارها والعكاساتها السلبية إلى الحد الادنى، ولا سيما على الصعيد الاجتماعي والقوى العاملة وتأكيد مجلس الحكم الانتقالي والادارة المدنية الوقتية والبنك الدولي على تأخير البدء بتطبيق هذه المنهجية بعض الوقت إلى ان تتضح معالم الاوضاع في القطاعات والمشاريع المرشحة للخصخصة، نقول بالرغم من ذلك فقد اعلنت الجهات المختصة في وزارة الصناعة والمعادن ان ملفات نحو ثلاثين مصنعاً مهيئة الآن لطرحها للخصخصة على النطاق العام وفق اسلوب الايجار طويل الامد، وبشروط تلتزم التحذيرات الشبكة، وبصفة عدم الاستغناء عن اي من العاملين في المشاريع المعروضة للخصخصة من جانب المستثمرين فيها، مع إمكانية رفد هذه المشاريع بالخبرات الفنية والادارية المتقدمة، وقد شملت صناعات النسيج والادوية والصوابين والسكر وغيرها.

ولعل التابع يقلقه تماماً واقع التلكؤ الذي تشهده عملية تشغيل المشاريع الصناعية في المرحلة الراهنة، وكأن الامر يجري على هوى اولئك الداعين للخصخصة تحت شعار بأن المشروع الاكثر عرضة للخصخصة هو الذي يعاني التخلف التقني والتعثر التشغيلي والتدني الانتاجي فحسب، بينما افرزت تجارب الخصخصة في العديد من البلدان النامية والمتقدمة تطبيقات تختلف عن هذا التوجه بشمول الكثير من المشروعات الناجحة تشغيلياً وانتاجياً على اساس تكاملها مع قطاعات ومشاريع تمت خصخصتها، او بناء على دوافع ومبررات موضوعية وذاتية اخرى. وعند النظر إلى القطاعات الاقتصادية في العراق من زاوية الاحتمالات الراجحة للخصخصة، نجد ان مشاريع القطاع المختلط الموزعة في الغالب الاعم بين الصناعة والسياحة هي الاكثر جاذبية لدخول عالم الخصخصة، والانشط تفاعلاً مع المعطيات الجديدة للتحول التدريجي باتجاه اقتصاد السوق، ذلك ان هذه المشروعات قائمة وفق صيغة الشركات الساهمة ورؤوس اموالها مقسمة الى اسهم تمتلكها شريحة واسعة من الافراد تبعاً لحصص تحكمها حدود دنيا وعليا، فيما تمتلك الغالبية نسبة من الرساميل التي تجعلها تفرض نوعاً من الهيمنة على مجالس ادارتها، ومن ثم فإن من الممكن إجراء دراسة معمقة لإمكانات خصخصة هذه الشركات عبر جملة من التدابير السليمة، وفي مقدمتها مايلي:

اولاً: تعتبر هذه المشروعات، بصورة عامة وبوجه التحديد الصناعية منها، صغيرة الحجم وانتاجيتها ضئيلة بحيث لا تتخطى سوى نسبة محدودة جداً من احتياجات السوق المحلية، مما يتطلب توسيع هذه المشروعات لتكون اكثر قدرة على مواجهة متطلبات المنافسة في الحياة الاقتصادية الجديدة.

ثانياً: إجراء دراسة جدوى فنية واقتصادية للتوسعات الضرورية للمشاريع تأخذ بعين الاعتبار حجم السوق المحلية وإمكانات المنافسة والاحتفاظ بحصة متزايدة في هذه السوق مع بحث إمكانية التصدير إلى الخارج.

ثالثاً: وبالنظر لقيام هذه المشروعات على قاعدة واسعة من ملكية اساسها اسهم الأفراد، فإن إبقاءها وفق صيغة الشركات الساهمة لا يمكن تخطيها بل ان الضرورة تدعو إلى احترامها والتمسك بقاعدة الملكية التي ترتكز عليها، مع اهمية اطلاق الحدود العليا لملكية الاسهم بما يتناسب مع التوسعات المحتملة في حجم المشاريع.

رابعاً: وبناء على محدودية رؤوس اموالها، تبدو الحاجة ماسة لزيادة ومضاعفة الرساميل مرات عديدة لتكون موائمة للتوسعات الجديدة.

خامساً: خصخصة حصة الدولة في هذه المشروعات بالكامل والتخلص من القيود التي كانت تفرضها على مجالس ادارتها.

سادساً: تكون الافضلية في تغطية الاسهم المطروحة على اساس عفة رؤوس الاموال للمستثمرين العراقيين وفقاً لشروط محددة تراعي واقع التطورات التكنولوجية المطلوبة والمحافظة على استمرارية حجم استخدام القوى العاملة في هذه المشروعات.

سابعاً: اعطاء الاولوية من امتلاك الاسهم الجديدة المطروحة للعاملين او الذين يلجأون إلى التقاعد منهم في هذه المشاريع اولاً، ومالكي الاسهم الحاليين ثانياً.

ثامناً: ويبدو من المهم للغاية ان تعتمد التوسعات الجدية في حجم المشاريع الاتجاهين الافقي والعمودي بحيث تتيح امكانية إدخال مستوى رفيع من التقنيات الحديثة والخبرات الفنية الادارية المتقدمة.

ديون العالم العربي تصل إلى 560 مليار دولار

نيس: وصف محللون اقتصاديون امار اتيون ان مبدأ الاستدانة وتحمل عبء فوائدها التي يثقله على كاهل الدول العربية والتي تقف الآن في مفترق طرق حيث تبلغ هذه الديون اكثر من 560مليار دولار.

واعتبر المحللون ذلك انعكاساً للعولمة التي بدأت تفرض سيطرتها على العالم العربي والشرق الاوسط، حيث فرضت العولمة نفسها على واقع الدول العربية من الناحية الاقتصادية، واشاروا الى ان السبب في ذلك يرجع إلى عدم وجود تكتلات عربية اقتصادية فعالة على غرار التكتلات الاوربية والامريكية والآسيوية.. واللاتينية ايضا.

الشركات الامريكية متفائلة بفرص العمل في "العراق الجديد"

مدريد - اف ب:

اعرب مسؤولو شركات امريكية عديدة شاركوا في منتدى القطاع الخاص في إطار مؤتمر الجهات المانحة في مدريد عن "تفاؤلهم" بفرص الاعمال وتحسن الوضع الامني في العراق.

وقال جون ديشارون مدير العلاقات العامة في الشركة الامريكية للبناء والمقاولة "كاتربيلار" التي تعمل في العراق منذ رفع العقوبات الدولية عنه للصحفيين ان "الوضع الامني يبقى مصدر قلق دائما، غير انه افضل مما كان عليه في حزيران".

ورداً على سؤال عن حصول الشركات الامريكية على الافضلية في عقود إعادة اعمار العراق، قال ديشارون قد سمعت ذلك من حكومات اوربية لكنني لم اسمعه مرة من شركات اوربية". وتابع" اني متفائل، العراق الجديد سيتيح فرصة هائلة للأعمال" موضحا ان مؤتمر مدريد يسمح بالاطلاع على تطور الوضع في العراق وانه لن يتم بحث اي عقود في إطاره".

من جهته قال جوزف سامور نائب رئيس شركة كايس نيوهولند للزراعة والتجهيزات ان المؤتمر اتاح فرصة الاطلاع من الوزراء العراقيين على الاولويات في إعادة الاعمار والتعريف عن انفسنا مجددا امام رجال الاعمال العراقيين.

تريليون دولار خليجي تستثمر خارج المنطقة!

الرياض - أش أ

قدرت مصادر مصرفية سعودية حجم الاموال الخليجية المستثمرة في اسواق الدول المتقدمة بنحو تريليون دولار يتم استثمارها في اسهم اوسندات وفي اسواق العقار. وعزا الدكتور سعيد الشيخ كبير الاقتصاديين في البنك الاهلي السعودي احد اسباب ذلك إلى تدني ثقة المستثمرين نتيجة الحروب الماضية في الخليج واستمرار هروب الاموال الخليجية إلى تلك الاسواق ودعا كبير الاقتصاديين في البنك الاهلي الى تطوير قوانين رأس المال في دول الخليج حتى تتمكن البنوك الخليجية من إصدار السندات ومن ثم رفع قدرتها على تمويل المشاريع طويلة الاجل.